

التقرير الأول المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٦ من القرار ٢١١٠ (٢٠١٣)

أولاً - مقدمة

١ - في الفقرة ٦ من القرار ٢١١٠ (٢٠١٣)، طلب مجلس الأمن إليّ أن أقدم إليه تقريراً كل أربعة أشهر عن التقدم المحرز صوب الوفاء بالمسؤوليات المنوطة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (البعثة). وهذا هو أول تقرير يُقدّم عملاً بذلك القرار. ويغطي هذا التقرير أهم التطورات السياسية والأمنية المتصلة بالعراق، ويتضمن آخر المستجدات بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ صدور تقريرتي المؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣ (S/2013/408 و Corr.1).

ثانياً - موجز لأهم التطورات السياسية المتعلقة بالعراق

ألف - التطورات الداخلية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجه العراق تحديات خطيرة للحفاظ على الاستقرار السياسي في ظل حالة أمنية متدهورة. وطغت على البيئة السياسية التحضيرات للانتخابات البرلمانية الوطنية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٤، ولا سيما المفاوضات من أجل التوصل إلى حل وسط بشأن تعديل قانون الانتخابات العامة. وقد سمحت مبادرات المصالحة الوطنية الأخيرة بلمّ شمل أغلبية الكتل السياسية، مما يعطي بارقة أمل بعد أشهر من التوتر.

٣ - وازداد تدهور الحالة الأمنية، حيث نفذت المجموعات الإرهابية والجماعات المسلحة هجمات يومية تقريباً ضد المدنيين وقوات الأمن العراقية. وإلى جانب ارتفاع أعداد الضحايا، عاود التشريد القسري لأسباب طائفية وعرقية الظهور مجدداً في عدة محافظات. وأطلقت حكومة العراق عملية أمنية واسعة النطاق في ١ آب/أغسطس ضد المجموعات الإرهابية



والجماعات المسلحة، وركزت على المناطق المحيطة ببغداد، وكذلك على محافظات الأنبار ونيوى وصلاح الدين وديالى. ومع ذلك، تواصلت الهجمات بلا هوادة.

٤ - وبذل القادة السياسيون جهوداً من أجل تعزيز الوحدة الوطنية. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، عقد نائب الرئيس، حضير الخزاعي، ورئيس الوزراء، نوري المالكي، ورئيس مجلس النواب، أسامة النجيفي، وقادة الكتل السياسية، اجتماعاً للإعلان عن موقف موحد بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية. وتضمن البيان الذي أدلت به الرئاسة الثلاث ثماني نقاط. تتعلق أربع نقاط بالجمهورية العربية السورية، بما في ذلك إقرار خريطة الطريق الثانية لحكومة العراق بشأن السلام في البلد. أما النقاط الأربع المتبقية فتناولت ضرورة قيام الجهات الفاعلة في العراق بتعزيز الحوار وإدانة التزعة الطائفية والتصدي للإرهاب.

٥ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، عقد نائب الرئيس المؤتمر الوطني للسلم الاجتماعي، الذي شارك فيه رئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، وقادة الكتل السياسية، وزعماء القبائل، فضلاً عن ممثلين عن المجتمع المدني والمنظمات الدولية، بما في ذلك عن البعثة. وأطلق المؤتمر مبادرة السلم الاجتماعي، وهي عبارة عن عملية للحوار الوطني والإصلاح، وأفضى إلى التوقيع على ميثاق الشرف الوطني، وهي مجموعة من المبادئ المحددة لهذه العملية. وكانت وزيرة الدولة لشؤون المرأة الوحيدة التي وقّعت على ميثاق الشرف الوطني. وغاب عن المؤتمر زعيم القائمة العراقية، إياد علاوي، ونائب رئيس الوزراء، صالح المطلك، وممثلو التيار الصدري.

٦ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد مناقشات مطولة، اعتمد مجلس النواب قانوناً جديداً يحل محل قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب (القانون رقم ١٦ لعام ٢٠٠٥). وبموجب هذا القانون الجديد، يكون مجموع مقاعد المجلس ٣٢٨ مقعداً، بزيادة ثلاثة مقاعد عن العدد الحالي، وسيُخصص ٣٢٠ مقعداً من هذه المقاعد للمحافظات، حيث تشكل كل واحدة منها دائرة انتخابية مستقلة، في حين لم يطرأ أي تغيير على عدد المقاعد المخصصة للأقليات، وهي ثمانية مقاعد. واعتمد في توزيع المقاعد طريقة سانت لاغي المعدلة. وفي اليوم نفسه، أصدرت رئاسة الجمهورية مرسوماً ينص على إجراء الانتخابات في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤. ولما تبين أن توسيع تمثيلية الأقليات لم يكن بالأمر الهين، قام ممثلي الخاص بتيسير المفاوضات بين الكتل السياسية، واتسمت المفاوضات بروح التوافق.

٧ - وفي سياق هذه المداولات البرلمانية المطولة بشأن قانون الانتخابات، بدأت المفاوضات العليا المستقلة للانتخابات التخطيط والتحضير للانتخابات. ووافق مجلس الوزراء على

استخدام اللجنة مبالغ مسبقة من ميزانية الانتخابات، منها مبلغ ٣٥ بليون دينار عراقي تسلمته في ٢٤ أيلول/سبتمبر، ومبلغ آخر قدره ١٢٠ بليون دينار عراقي تسلمته في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، بدأت اللجنة تتلقى طلبات الاعتماد من الكيانات السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، وصلت إلى مرحلة متقدمة الأعمال التحضيرية التقنية واللوجستية لعملية تحديث سجلات الناخبين المقرر إجراؤها في الفترة من ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر. وأعدت المفوضية كذلك الصيغة النهائية للأنظمة والإجراءات الانتخابية المتعلقة بتحديث سجلات الناخبين ولاعتماد الكيانات والاتلافات السياسية والمراقبين المحليين ووكلاء الكيانات السياسية.

٨ - وفي ٢٦ آب/أغسطس، أبطلت المحكمة الاتحادية العليا القانون المتعلق بتحديد ولاية الرئاسات الثلاث، فألغت الحد الأقصى لعدد ولايات رئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء. وكان مجلس النواب قد أقر هذا القانون في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وفي اليوم نفسه، قضت المحكمة بأن الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٢٣ من قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي، الخاصة بكر كوك، تتعارض مع الأحكام الدستورية التي تنص على عدم التمييز بين العراقيين. ومع ذلك، لا يزال يتعين سن قانون خاص بانتخابات مجلس المحافظة في كركوك. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، نظر مجلس النواب في مشروع القانون المتعلق بانتخابات مجلس المحافظة في كركوك في قراءة أولى. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، أبطلت المحكمة الاتحادية العليا القانون الإطاري لمجلس القضاء الأعلى، وهو هيئة إدارية عليا للسلطة القضائية العراقية. ونتيجة لذلك، استعاد القاضي مدحت الحمود منصب رئيس مجلس القضاء الأعلى، وهو المنصب الذي كان شغله من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٢. ولا يزال يشغل منصب رئيس المحكمة الاتحادية العليا.

٩ - واستمرت الاحتجاجات في محافظات الأنبار ونيوى وصلاح الدين وكركوك وديالي على شكل "صلوات جمعة موحدة". ومقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق، كانت الاحتجاجات أقل حدة، ويعزى ذلك جزئياً إلى إيلاء الإدارات المحلية المنتخبة حديثاً اهتماماً أكبر لمطالب المتظاهرين. فقد انتخب مجلس محافظة الأنبار صباح كرحوت، العضو في حزب القائمة العراقية العربية، رئيساً له، وأحمد خلف الدليمي، العضو في حزب متحدون، محافظاً للأنبار. وفي نيوى، أعاد مجلس المحافظة انتخاب أثيل النجيفي، المعروف بمساندته للمحتجين وأخ لرئيس مجلس النواب، لشغل منصب المحافظ. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، استؤنف الحوار بين الحكومة والمحتجين عقب اجتماع عُقد بين رئيس الوزراء ومحافظ الأنبار، الذي رشحه المحتجون للدفاع عن مصالحهم. ومع أن مكتب رئيس الوزراء

وصف هذا الاجتماع بالإيجابي والمثمر، لم يُعلن عن أي تقدّم حتى الآن في الاستجابة لمطالب المتظاهرين.

١٠ - وفي ٣١ آب/أغسطس، تجمّع آلاف المحتجين في ١٤ محافظة في جميع أنحاء العراق للتظاهر ضد ما أسماه استحقاقات التقاعد "المسرفة" التي يتمتع بها النواب البرلمانيون والمسؤولون الحكوميون، معربين في الوقت نفسه عن تظلمهم القديم من تفشي الفساد وتدني حالة الخدمات العامة. وردا على ذلك، أقر مجلس الوزراء في ٣ أيلول/سبتمبر مشروع قانون التقاعد الوطني الموحد. وشرع مجلس النواب في النظر في مشروع القانون. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، قضت المحكمة الاتحادية العليا بعدم دستورية المادتين ٣ و ٤ (بشأن حقوق وامتيازات رئيس المجلس ونائبيه وأعضاء المجلس) من قانون مجلس النواب فيما يخص المسائل المتصلة بمعاشاتهم التقاعدية. ومع ذلك، نُظمت احتجاجات أخرى على استحقاقات المعاشات التقاعدية في ٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر في جميع أنحاء العراق.

١١ - وجررت الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان في ٢١ أيلول/سبتمبر. وفتحت أبواب ما يزيد على ٦ ٣٠٠ مركز اقتراع في الموعد المحدد في وجه ٢,٦٥ مليون من الناخبين والناخبين المشمولين بإجراءات التصويت المشروط من نزلاء السجون والراقيدين في المستشفيات. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، صوت أفراد قوات الأمن في اقتراع خاص مسبق فُتحت له في الموعد المحدد أبواب ٣٧٢ مركز اقتراع في وجه أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ فرد من أفراد الجيش والشرطة والأمن. وبلغت نسبة مشاركة الناخبين ٧٣,٩ في المائة في التصويت العادي و ٩٣,٩ في المائة في التصويت الخاص. وكانت تقارير المراقبين إيجابية في الغالب، وأشادت بسلاسة عملية الاقتراع وحسن تنظيمها، فضلا عن الكفاءة المهنية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت المفوضية عن النتائج النهائية للانتخابات: فقد نال الحزب الديمقراطي الكردستاني ٣٨ مقعدا، وحركة غوران ٢٤ مقعدا، والاتحاد الوطني الكردستاني ١٨ مقعدا، والاتحاد الإسلامي الكردستاني ١٠ مقاعد، والجماعة الإسلامية الكردستانية ٦ مقاعد. وعملا بنظام الحصص، توزع ما عدده ١١ مقعدا على الأقليات التركمانية والمسيحية والأرمنية. وحصلت النساء على ٣٤ مقعدا من أصل ١١١ مقعدا. وبعد إعلان النتائج النهائية، نظرت الهيئة القضائية للانتخابات في الطعون ورفضت ما مجموعه ٦٠ طعنا.

١٢ - وفي نفس الوقت، تعطلت التحضيرات للانتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان. ومدّدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الموعد النهائي لتسمية المرشحين ثلاث مرات، مما أثر بشكل كبير على الجدول الزمني لأعمالها. وبينما تأخر عدد من الأحزاب السياسية في

تقديم قوائمها، لم تقدم بعض الأحزاب أي قوائم بالمرّة، من بينها الاتحاد الوطني الكردستاني. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغت المفوضية حكومة إقليم كردستان بأنه لم يعد في وسعها تنظيم الانتخابات في الموعد المقرّر، أي في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وأوصت المفوضية أيضاً بعدم إجراء انتخابات مجالس المحافظات قبل الانتخابات البرلمانية الوطنية.

باء - التطورات الإقليمية والدولية

١٣ - لا يزال النزاع في الجمهورية العربية السورية يؤثر سلبيًا على الحالة الإنسانية والأمنية والسياسية في العراق. ففي ٥ أيلول/سبتمبر، عرضت حكومة العراق خريطة الطريق الثانية للسلام في الجمهورية العربية السورية، على أساس مبادرة نوقشت في مؤتمر القمة لجامعة الدول العربية الذي عُقد في بغداد في آذار/مارس ٢٠١٢. ودعت خريطة الطريق ذات النقاط التسع إلى الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار، ووقف جميع أشكال الدعم المقدم للجانب النزاع، وانسحاب المقاتلين الأجانب من الأراضي السورية، وتقديم الدعم لمواصلة أي تحقيق تجريه الأمم المتحدة بشأن الهجمات بالأسلحة الكيميائية، ووقف جميع أشكال التدخل الأجنبي، وإنشاء صندوق عربي لتيسير عودة اللاجئين السوريين، وعقد محادثات ثنائية بين الحكومة والمعارضة تحت إشراف الأمم المتحدة، والتوصل إلى اتفاق بشأن آلية لإنشاء حكومة مؤقتة في الجمهورية العربية السورية، وإجراء انتخابات وطنية لتشكيل حكومة جديدة. وفي أيلول/سبتمبر، زار رئيس مجلس النواب أنقرة وطهران لعرض خريطة الطريق التي اقترحتها حكومة العراق.

١٤ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر، شارك وزير الخارجية هوشيار زيباري في مؤتمر نظّمته في جنيف على المستوى الوزاري مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وضمّ بلدان الجوار التي تستضيف اللاجئين السوريين. وقال زيباري إن العراق بحاجة إلى المساعدة من البلدان المانحة والشركاء في المجال الإنساني لمعالجة مشكلة اللاجئين السوريين، ودعا إلى بذل مزيد من الجهود على الصعيد الإقليمي لإيجاد حل سياسي دائم للنزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، شارك الوزير أيضا في الاجتماع الرفيع المستوى الذي نظّمته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف بشأن الأزمة الإنسانية السورية. وقام الأخصر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا، في إطار جولة إقليمية، بزيارة إلى العراق في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، واجتمع مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة، حسين الشهرستاني، لمناقشة الأعمال التحضيرية لمؤتمر جنيف الثاني.

١٥ - وظلت العلاقات بين العراق والكويت سائترة في طريق التحسن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢٣ آب/أغسطس، صدّق مجلس النواب على الاتفاق المبرم بين العراق والكويت في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ بشأن الملاحاة والإدارة المشتركة للممر المائي حور عبد الله. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر وفي الفترة من ٢٦ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع المسؤولون العراقيون والمسؤولون الكويتيون في الكويت للتحضير لاجتماع اللجنة الوزارية المشتركة المقبل المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر في الكويت، ولمناقشة المسائل الثنائية، بما في ذلك تنفيذ الاتفاق المتعلق بحور عبد الله وتفعيل اللجنة الفنية الثنائية المكلفة بصيانة التعيين المادي للحدود بين البلدين. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، وافقت حكومة العراق على فتح قنصليتين كويتيتين في إربيل والبصرة.

١٦ - وتحسنت العلاقات بين العراق وتركيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان التركي مع كبار المسؤولين العراقيين في بغداد. وسلم أيضا دعوة من رئيس الوزراء رجب طيب إردوغان إلى رئيس وزراء العراق لزيارة أنقرة. وفي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع وزير الخارجية هوشيار زيباري في أنقرة مع كبار المسؤولين الأتراك. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أعلن حزب العمال الكردستاني تعليق انسحابه من تركيا إلى الأراضي العراقية. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، وافق البرلمان التركي على اقتراح يدعو إلى أن يُمدد بسنة واحدة الإذن الممنوح للقوات المسلحة التركية كي تقوم بعمليات وتدخلات عبر الحدود "بهدف التخلص من التهديدات والمهجمات الإرهابية التي تُشن انطلاقا من شمال العراق" ضد تركيا.

١٧ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، صدّق مجلس النواب على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي وقّعتها الحكومة في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

ثالثا - مستجدات الأنشطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف - الأنشطة السياسية

١٨ - واصل ممثلي الخاص الدعوة إلى إحراز تقدم في القضايا السياسية والأمنية، ومنها الانتخابات البرلمانية الوطنية المقبلة، ومبادرات المصالحة الوطنية، والأثر الناجم عن الأزمة السورية، ومكافحة العنف والإرهاب.

١٩ - وعقد ممثلي الخاص، منذ توليه مسؤولياته في ٢٥ أيلول/سبتمبر، سلسلة من الاجتماعات مع القادة السياسيين العراقيين. فقد اجتمع في ٢٦ أيلول/سبتمبر مع رئيس الوزراء لمناقشة الحالة السياسية في البلد والمصالحة الوطنية، بما في ذلك دور البعثة في دعم الحوار الوطني، وكذلك تقديم الخدمات الأساسية. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، عقد ممثلي الخاص اجتماعات مع رئيس مجلس النواب، وقادة الائتلاف الوطني والتحالف الكردستاني والكتل السياسية التابعة للقائمة العراقية لتيسير التوصل إلى اتفاق بشأن تعديل قانون الانتخابات العامة. وفي ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر، زار ممثلي الخاص إقليم كردستان، حيث اجتمع مع مسعود بارزاني، رئيس الإقليم، ورئيس وزراء حكومة الإقليم، نيجيرفان بارزاني، وغيرهما من المسؤولين. وحث الممثل الخاص جميع الأطراف على التوصل إلى حل وسط في أقرب وقت ممكن، وكفالة التقيد بالإطار الزمني للانتخابات المنصوص عليه في الدستور.

٢٠ - وواصلت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير التشجيع على الحوار البناء بين الحكومة والمتظاهرين في المحافظات الغربية، مؤكدة من جديد ضرورة الاهتمام بمطالب المتظاهرين، ومشددة على استعدادها للاضطلاع بدور تيسيري. وفي هذا الصدد، ظلت البعثة على اتصال مع مكتب نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني الذي يرأس اللجنة المشتركة بين الوزارات التي تشرف على الإفراج عن الأشخاص المحتجزين بصورة غير قانونية.

٢١ - وفي ٢٤ و ٢٥ تموز/يوليه و ١٢ أيلول/سبتمبر، عقد نائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية عدة اجتماعات مع القادة السياسيين وأعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والسلك الدبلوماسي في إقليم كردستان لمناقشة أمور الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المحافظات في الإقليم. وأبرز نائب الممثل الخاص أهمية إجراء الانتخابات في موعدها، ودعا الأحزاب السياسية في إقليم كردستان إلى أن تتعاون تعاوناً تاماً مع المفوضية لتجنب المزيد من التأخير في العملية الانتخابية.

٢٢ - وفي ١٧ تموز/يوليه، وفي إطار التزام البعثة بالتشجيع على مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، اجتمع نائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية مع برلمانيات من كتل مختلفة وعضوات من مبادرة نساء من أجل السلام الدائم، وذلك في اجتماع من تنظيم هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأسفرت جهود الدعوة المبذولة لاحقاً عن تضمين الوثيقة المتعلقة بمبادرة السلم الاجتماعي أحكاماً تتعلق بالنهوض بحقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية.

٢٣ - وفي ١٨ و ١٩ آب/أغسطس، قام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بزيارة إلى بغداد، واجتمع مع كبار المسؤولين، ومنهم رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب ونائب رئيس

الوزراء صالح المطلك ووزير الخارجية ورئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي عمار الحكيم. ورغم أن الزيارة كانت تهدف بالأساس إلى مناقشة الحالة في الجمهورية العربية السورية، فقد انتهز وكيل الأمين العام الفرصة لتناول الحالة السياسية والأمنية، والانتخابات البرلمانية الوطنية المقبلة، وسبل الدفع في اتجاه المصالحة الوطنية، وغير ذلك من التطورات الإقليمية.

باء - المساعدة الانتخابية

٢٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تركزت الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانتخابية على التحضير للانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان، وانتخابات مجالس المحافظات هناك التي تم الآن تأجيلها. وواصلت البعثة قيادة فريق الأمم المتحدة المتكامل للمساعدة الانتخابية في تقديم الدعم للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في استكمال إعداد الإطار القانوني والتنظيمي، وخطط وإجراءات العمل، واستراتيجياتها في مجال العلاقات الخارجية والاتصال. وقدمت البعثة أيضا المشورة التقنية إلى لجنة الشؤون القانونية التابعة لمجلس النواب في ما يتعلق بإدخال التعديلات على القانون المتعلق بانتخابات مجلس النواب.

٢٥ - وتقدم البعثة المشورة التقنية للمفوضية في استقصائها لجدوى اعتماد التكنولوجيات الحديثة في تسجيل الناخبين وإجراء الانتخابات. وأبرزت البعثة أهمية التخطيط والاختبار الدقيقين، والتوعية، والتوافق السياسي في تنفيذ المشروع المقرر لتسجيل الناخبين إلكترونياً، بما في ذلك العنصر التحريبي المتعلق بجمع البيانات البيومترية عن الناخبين المقرر أن يبدأ العمل به في الربع الأول من عام ٢٠١٤. وأوصت البعثة أيضا بإدراج تدابير إضافية لضمان نزاهة الانتخابات تتعلق بالعمليات المضطلع بها في مراكز التسجيل والتحقق وأنظمة الاقتراع وإجراءاته.

جيم - التطورات والأنشطة في مجال حقوق الإنسان

٢٦ - تصاعدت أعمال العنف والإرهاب في العراق لتصل إلى مستويات لم تُشهد منذ عام ٢٠٠٨. فحسب الأرقام التي أصدرتها البعثة، قُتل أكثر من ٣٠٠٠ من المدنيين وجرح ٧٠٠٠ آخرون من جراء الأعمال التي ارتكبت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد نُفذت العشرات من الهجمات المنسقة، لا سيما في محافظات بغداد والأنبار وصلاح الدين ونيوى وكركوك وديالى، واستهدفت الهجمات الأماكن التي يحتشد فيها المدنيون، ومنها المقاهي والمطاعم والحدائق العامة والملاعب والمساجد والأسواق، بل وحتى الجنازات.

٢٧ - وقامت البعثة برصد السجون وأماكن الاحتجاز الواقعة مسؤوليتها على عاتق وزارة العدل التي تنفذ إصلاحات ترمي إلى تحسين الأوضاع السائدة في السجون ومراكز الاحتجاز. ولا تزال البعثة تلاحظ حالة الاكتظاظ في العديد من السجون وعدم كفاية الخدمات الصحية المقدمة بها. ولاحظت البعثة أيضاً عدداً كبيراً من حالات الاحتجاز لفترات طويلة بسبب إجراءات المحاكمات أو الاستئناف المطولة، وعدم وجود برامج خاصة للمحتجزات والسجينات لضمان إعادة إدماجهن في المجتمع بعد إطلاق سراحهن.

٢٨ - ولم يُسمح للبعثة حتى الآن بدخول مراكز الاحتجاز التي تقع تحت سلطة وزارة الداخلية. غير أن البعثة تلقت إفادات بتعرض العديد من المحتجزين والسجناء في هذه المرافق للإيذاء وسوء المعاملة، بل وحتى للتعذيب في بعض الأحيان، قبل توجيه التهم إليهم ونقلهم إلى المرافق التي تقع تحت سلطة وزارة العدل، ولا سيما في حالات الأشخاص المحتجزين بموجب قانون مكافحة الإرهاب (رقم ١٣ لعام ٢٠٠٥).

٢٩ - وتبعث أوجه القصور التي تشوب النظام القضائي وإقامة العدل على القلق. فقد سجلت البعثة عدداً كبيراً من الحالات التي اعتمدت فيها المحاكم على اعترافات أو على أدلة مستمدة من مخبرين سرّيين باعتبارها سنداً في إدانة المتهمين حتى في الحالات التي يقول فيها المتهمون إن الاعترافات انتزعت منهم بالإكراه أو التعذيب. ولا تزال البعثة تعمل بنشاط مع حكومة العراق للتصدي للمشاكل التي تواجه إقامة العدل. فقد قدمت البعثة توصيات إلى وزارة العدل بشأن تحسين ظروف الاحتجاز في السجون التي تقع تحت سلطتها، والسبل الكفيلة بتحسين مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة. ونادت البعثة بإصلاح قانون مكافحة الإرهاب، ولا سيما البند الذي يسمح حالياً باحتجاز الأشخاص الذين يشتبه في ارتكابهم أعمالاً إرهابية إلى أجل غير مسمى دون توجيه تهم إليهم أو محاكمتهم. ونظمت البعثة أيضاً عدداً من حلقات العمل والدورات التدريبية والحلقات الدراسية للمسؤولين الذي يعملون في مجال إقامة العدل بهدف كفاءة الامتثال للإجراءات القانونية الواجبة ومعايير المحاكمة العادلة وغيرها من الحقوق التي يكفلها الدستور والقانون الدولي الملزم للعراق.

٣٠ - ولا يزال العراق يوقع عقوبة الإعدام على الجرائم الجسيمة، ولا سيما الجرائم ذات الصلة بالإرهاب. فقد أُعدم ٨٧ شخصاً، من بينهم مواطن مصري وامرأة، في الفترة من ٥ آب/أغسطس إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر، بعد إدانتهم بموجب المادة ٤ من قانون مكافحة الإرهاب وتوجيه تهم جنائية لهم. وأعلنت وزارة العدل مراراً أن العراق سيواصل تنفيذ أحكام الإعدام. وفي ١٢ آب/أغسطس، أعلنت وزارة العدل أنها أعدت مشروع تعديلات لقانون الإجراءات الجنائية لكفالة عدم إفلات أي إرهابي من عقوبة الإعدام.

٣١ - وتلقت البعثة إفادات بوقوع اعتداءات على الطوائف العرقية والدينية وتعرضها للتهديد بالعنف. ونتيجة لذلك، انتقلت ١٦٠ أسرة سنّية من محافظتيّ البصرة وذي قار إلى محافظتيّ صلاح الدين والأنبار. وأرغمت ٢٥٠ أسرة من طائفة الشبك على التزوح من الموصل إلى أفضية بعشيقية وبرطلة والحمدانية في الجنوب الشرقي من محافظة نينوى. وأدّت أعمال العنف التي وقعت في الأفضية المختلطة الطوائف في المحافظة إلى إرغام ٢٥٠ أسرة سنّية على التزوح إلى مناطق أخرى في المحافظة وإلى إقليم كردستان. وفرّ أيضا عدد أقل من الأسر، من بينها أسر من التركمان، من محافظات مختلفة إلى محافظات كربلاء والنجف وواسط. وأسفرت التفجيرات والتوترات الطائفية منذ بداية العام عن تهجير ما يزيد عن ٥٠٠٠ عراقي، وينضاف هؤلاء إلى تعداد المشردين داخليا الذي يبلغ ١,١٣ مليون مشرد فروا من ديارهم في خضم أعمال العنف الطائفي التي شهدتها العراق من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٨.

٣٢ - وواصلت البعثة تقديم الدعم للجنة المادة ١٢٥ التابعة لمجلس النواب لضمان استيفاء القانون المتعلق بحماية حقوق الأقليات العرقية والدينية المعايير الدولية. ففي ١٠ أيلول/سبتمبر و ٢ تشرين الأول/أكتوبر، قامت البعثة بتيسير اجتماعات تناولت مشروع القانون. ونظر المشاركون في التعليقات التي وردت من منظمات المجتمع المدني ونقحوا مشروع القانون مادة مادة. غير أن هناك صعوبات تواجه عمل اللجنة في ما يتعلق بهيكل مشروع القانون ومصطلحاته وآليات تطبيقه.

٣٣ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر، أقرّ مجلس النواب قانون رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة. إلّا أنه لا تزال هناك شواغل مطروحة بشأن جوانب القانون التي لا تتقيد تقيدا تاما بالالتزامات الملقاة على عاتق العراق بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما في ما يتعلق بإنشاء آلية مستقلة للإشراف. ويُذكر أن العراق وقع على الاتفاقية في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وصدق عليها في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٣. ويُنتظر أن ترد حكومة العراق على التعديلات التي اقترحتها البعثة والتي صيغت بالاشتراك مع لجنة مجلس النواب المعنية بحقوق الإنسان والتحالف العراقي لمنظمات الإعاقة لكفالة اتساق القانون مع أحكام الاتفاقية.

٣٤ - ولا تزال هناك شواغل بشأن احترام الحق في حرية التعبير. ففي ٢٥ آب/أغسطس، وجّه مكتب رئيس الوزراء رسالة إلى وزارة الداخلية يأمر فيها بإغلاق المؤسسات الإعلامية غير المسجلة إذا لم تتمكن من الحصول على التراخيص أو التسجيل لدى هيئة الاتصالات والإعلام في غضون ثلاثة أشهر. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أغلقت وزارة الداخلية، على هذا

الأساس، قناة البغدادية التلفزيونية. وتزعم المؤسسات الإعلامية منذ ذلك الحين أنها تحصل على التراخيص وتدفع الرسوم الواجبة غير أن الإجراءات تسير ببطء. ويُقال إن طلبات التراخيص تُرفض في بعض الأحيان دون إعطاء أسباب وجيهة.

٣٥ - وتثير اللوائح الوطنية التي تحكم تنظيم التجمّعات المشروعة قلقاً بالغاً، حيث إن الظروف التي تخول للسلطات رفض الإذن بالتظاهر أو العملية التي يتم بموجبها الحصول على التراخيص غير مبيّنة بوضوح. وقد تلقت البعثة إفادات بأن السلطات منعت تنظيم عدد من المظاهرات، ولا سيما في بغداد، لاعتبارات سياسية وغيرها من الاعتبارات. وفي أوائل آب/أغسطس، منعت السلطات في بغداد تنظيم مظاهرات ضد الفساد والعنف، وقيل إن ١٣ شخصا تعرضوا للاعتقال بدعوى أن المتظاهرين لم يحصلوا على الإذن المطلوب. ومنعت السلطات أيضاً تنظيم مظاهرات ضد استحقاقات المعاشات التقاعدية، التي ذكرت آنفاً في هذا التقرير، بدعوى أن المشاركين كانوا عرضة لخطر الهجمات الإرهابية.

٣٦ - وما زالت المرأة في جميع أنحاء العراق عرضة للعنف الأسري ولغيره من أشكال العنف، بما في ذلك ما يسمى "جرائم الشرف". وما زال قانون حماية الأسرة، الذي يرمي إلى حماية ضحايا العنف الأسري، مجمّداً في مجلس النواب. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتقديم الدعم التقني وإسداء المشورة بشأن مشروع حكومة العراق لسياسة البيوت الآمنة ومراكز الإيواء والإحالة للنساء المعرضات للخطر. ومن بين التوصيات الرئيسية المحددة في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، التي أقرّها مجلس الوزراء في آذار/مارس ٢٠١٣، إنشاء الملاجئ المخصصة للنساء المعرضات للخطر.

٣٧ - وما زال الأطفال يعانون بشدة من العنف والأعمال الإرهابية. ومما يثير القلق بصفة خاصة إعلان تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أنها تعتزم تكثيف الهجمات على المدارس بالتزامن مع بدء السنة الدراسية الجديدة. ففي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، اقتحم مهاجم انتحاري ملعب مدرسة ابتدائية تقع في تلعفر في محافظة نينوى بشاحنة محمّلة بالمتفجرات، مما أسفر عن مقتل ١٠ تلاميذ وجرح أكثر من ٩٠ تلميذاً. وتبين لفرقة العمل القطرية للأمم المتحدة لرصد الانتهاكات ضد الأطفال والإبلاغ عنها أن ما لا يقل عن ٩٥ طفلاً قُتلوا و ١٦٥ طفلاً أُصيبوا بجروح خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكان ذلك في معظم الحالات من جرّاء موجات من الهجمات المنسقة التي شُنت في مناطق أهلة بالمدينين. ولا تزال هناك دواع للقلق على الأطفال المتهمين أو المدانين بتهم لها صلة بالإرهاب. بموجب المادة ٤ من قانون مكافحة الإرهاب، وعلى ظروف احتجازهم التي غالباً ما لا تفي بالحد

الأدن من المعايير الدولية في مجال قضاء الأحداث. وما زال يتعين إنشاء آلية رسمية للتعاون فيما بين فرقة العمل القطرية والحكومة في مجال حماية الأطفال.

مخيم العراق الجديد ومخيم الحرية

٣٨ - في ١ أيلول/سبتمبر، تعرض مخيم العراق الجديد لهجوم نفذه مسلحون لم يتسن تحديد هويتهم، وسقط في الهجوم ٥٢ قتيلاً من سكان المخيم. وفي اليوم التالي، قام نائب الممثل الخاص للشؤون السياسية بزيارة المخيم. ولم تُحدد بعد الجهة المسؤولة عن هذا الهجوم كما لم يُعرف مصير سبعة مفقودين من سكان المخيم. وشكلت حكومة العراق لجنة للتحقيق في الحادث، ولكن لم يُكشف عن أي نتائج حتى الآن. وأشارت الحكومة أيضاً إلى أنها لم تعد قادرة على ضمان سلامة وأمن الأشخاص الـ ٤٢ الذين لا يزالون مقيمين في مخيم العراق الجديد. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، نُقل الأشخاص الـ ٤٢ في ظروف سلمية إلى معسكر الحرية بفضل الجهد الذي بذلته البعثة لتيسير العملية. واحتجاجاً على الهجوم واختطاف سبعة من السكان، حسبما يُدعى، يُقال إن عدداً غير محدد من سكان المخيم يخوضون إضراباً عن الطعام.

٣٩ - وأفادت حكومة العراق عن اعتزامها تنفيذ أمر أصدرته المحكمة بخصوص ممتلكات السكان المنقولة المتبقية في مخيم العراق الجديد. وطلبت الحكومة من السكان أن يعينوا ممثلاً لهم ليشارك في لجنة تعين المحكمة أعضائها أنشئت لإعداد جرد بالممتلكات المنقولة والإشراف على عملية التصرف فيها. ورفض سكان المخيم التعاون مع اللجنة ولم يتدبوا عنهم محامياً أو ممثلاً.

٤٠ - وبالنسبة إلى مخيم الحرية، حث نائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية السلطات العراقية على الاستجابة لمطالب السكان الرامية إلى زيادة التدابير الأمنية. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، سمحت السلطات العراقية بتزويد المخيم بـ ٦٩٦ حداراً كبير الحجم على شكل T و ٣٥٥ ملجأً محصناً و ٤٠.٠٠٠ من أكياس الرمال. غير أن حكومة العراق ما زالت ترفض طلب السكان الحصول على معدات الوقاية الشخصية بدعوى أن هذه المعدات تُستعمل للأغراض الدفاعية وليس لأغراض الوقاية.

٤١ - وظل مراقبو الأمم المتحدة في مخيم الحرية يتلقون تقارير تفيد بأن قادة مجاهدي خلق يمنعون السكان من مغادرة المخيم أو المشاركة في الأنشطة التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأفاد بعض السكان أيضاً أن قادة مجاهدي خلق يقيدون تحركاتهم داخل المخيم، ويجبرونهم على مراجعة أفكارهم، ويمنعون عليهم الاتصال بأفراد أسرهم داخل

مخيم الحرية وخارجه، ويحدون من إمكانية حصولهم على الرعاية الطبية، ويحظرون عليهم التعامل مع المراقبين.

٤٢ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، استأنف سكان مخيم الحرية المشاركة في العملية التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتعرف على مدى احتياجهم إلى الحماية الدولية، وذلك بعد مقاطعتهم العملية منذ الهجوم الذي تعرض له مخيم الحرية في شباط/فبراير ٢٠١٣. وسجلت المفوضية حتى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ما مجموعه ٣ ١٥٣ فرداً وأجرت مقابلات متعمقة مع ٢ ٠٧٥ شخصاً. وقد تم تحديد ما مجموعه ١ ٦٢٧ فرداً تبين أنهم في حاجة إلى الحماية الدولية.

٤٣ - وفي الوقت نفسه، تسعى المفوضية إلى إيجاد حلول دائمة للأفراد. فحتى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، نُقل ما مجموعه ٢٨٦ من سكان المخيم إلى خارج العراق، ٧٦ منهم نُقلوا من خلال تجديد التراخيص القنصلية لدخول ثمانية بلدان، و ١٢ منهم نُقلوا عن طريق إعادة التوطين في خمسة بلدان، و ١٩٨ نُقلوا من خلال قبول دخولهم إلى ثلاثة بلدان لأسباب إنسانية. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت إدارة الشؤون السياسية مبادرة إنشاء صندوق استثماري لتغطية التكاليف المتصلة بنقل سكان المخيم. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، تعهدت حكومة الولايات المتحدة بالتبرع بمليون دولار للصندوق الاستثماري.

دال - المساعدة الإنسانية والإنمائية

٤٤ - من أولويات الأمم المتحدة الرئيسية في العراق التعامل مع تدفق اللاجئين السوريين، ولا سيما في إقليم كردستان. فلا تزال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى جانب وزارة الهجرة والتشرد، تقود العمل الإنساني، بمساعدة من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومن المنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية.

٤٥ - وفي ١٥ آب/أغسطس، أعادت حكومة إقليم كردستان فتح الحدود مع الجمهورية العربية السورية مما سمح بعبور أكثر من ٥٠ ٠٠٠ من السوريين إلى إقليم كردستان. ونتيجة لذلك، بلغ مجموع عدد اللاجئين السوريين المسجلين في العراق حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ عند نهاية تشرين الأول/أكتوبر. ولا يزال معظم اللاجئين السوريين يتوجهون إلى محافظات إربيل ودهوك والسليمانية، ويستقرون هناك، حيث أنشئ هناك العديد من مراكز العبور. وتقيم الغالبية العظمى من السوريين في مناطق تقع خارج المخيمات بين الأهالي، ولكن سكان المخيمات في تزايد أيضاً. ومع اقتراب عدد سكان مخيم دوميذ من نحو ٥٥ ٠٠٠ فرد، بدأت جهود تخفيف الضغط بإقامة مبان على أراضٍ محيطة بالمخيم خصصت حديثاً لهذا الغرض. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إعداد خمسة مخيمات جديدة: أربعة في محافظة إربيل

(دار شكران، وكاورجوسك، وقوشتابا، وباسيرما) يبلغ مجموع قدرتها الاستيعابية ٣٢ ٠٠٠ شخص، ومخيم آخر في السليمانية (عربت) يسع ١٥ ٠٠٠ شخص. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نقل اللاجئين إلى مخيم دار شكران.

٤٦ - وفي القائم، بمحافظة الأنبار، أدمج مخيمان قائمان ونُقلا إلى مخيم ثالث، هو مخيم العبيدي الذي يستوعب نحو ٢ ٠٠٠ لاجئ سوري. ويعيش نحو ٣ ٠٠٠ لاجئ آخرين مع الأهالي في بلدة القائم. وتشير التقارير إلى أن حوالي ٦ ٠٠٠ سوري عادوا إلى سوريا من محافظة الأنبار وأن حوالي ١٧ ٠٠٠ سوري عادوا إلى الجمهورية العربية السورية من إقليم كردستان.

٤٧ - وقامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) خلال الفترة المشمولة بالتقرير بتوفير الفصول الدراسية، بما في ذلك المياه ومرافق الصرف الصحي، والمواد التعليمية لما عدده ١٣ ٣٠٠ من الأطفال ومدرسيهم في مخيمات اللاجئين في إقليم كردستان. وبالإضافة إلى ذلك، يجري بناء ثلاث مدارس جديدة في المخيمات، ستوفر مقاعد دراسية لما عدده ٢ ١٦٠ طفلاً آخرين. وشاركت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تمويل أعمال تشييد مدرستين ثانويتين في مخيمي جوميز ودار شكران لما عدده ١ ٠٠٠ تلميذ، ووفرت التدريب لأساتذة المدرستين. وفي مجال المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، قدمت اليونيسيف المساعدة لما عدده ١٩١ ٨٠٠ من اللاجئين، بما في ذلك توفير مياه الشرب المأمونة والمراحيض ووحدات الاستحمام الخاصة بمحلات الطوارئ.

٤٨ - وزود صندوق الأمم المتحدة للسكان المخيمات بوحدات الصحة الإنجابية وصحة الأم، في حين وفرت منظمة الصحة العالمية المستحضرات الصيدلانية لكل من الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين لتقديم العلاجات للاجئين المقيمين في المخيمات وبين الأهالي. وأقامت منظمة الصحة العالمية أيضاً نظاماً للإبلاغ المبكر داخل المخيمات، ويُعتبر ذلك تدبيراً بالغ الأهمية بالنظر إلى التقارير الأخيرة التي تفيد عن إصابات بفيروس شلل الأطفال البري في الجمهورية العربية السورية. وفي أيلول/سبتمبر، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أعمال آلية إبلاغ لتتبع العنف الجنسي والجنساني والاتجار بالأشخاص فيما يتعلق بـ ٢٥ ٠٠٠ من النساء والفتيات اللاجئات اللواتي يعشن في المخيمات. وستوفر تقارير هذه الآلية ما يلزم من معلومات وتوجيه لسياسات مديرية مكافحة العنف ضد المرأة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية في إقليم كردستان.

٤٩ - وواصل فريق الأمم المتحدة القطري تقديم الدعم لحكومة العراق في جهودها الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لانعدام المساواة والفقر والتهميش. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر،

أطلقت حكومة العراق الخطة الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. وتتوقع الخطة تحقيق نمو قوي للدخل الفردي وتقدم كبير في تحقيق عدد من الأهداف الإنمائية للألفية، كما تتوقع استمرار تحديات إنمائية لا يُستهان بها. وتدعو الخطة إلى استثمار يصل إلى حوالي ٣٧٠ بليون دولار، منها ٨٨ بليون دولار من استثمارات القطاع الخاص، بهدف التصدي لهذه التحديات. ومن الاستراتيجيات المقترحة في إطار الخطة ما يلي: تنويع الاقتصاد وتجاوز الاعتماد كثيراً على قطاع النفط بتطوير الزراعة والطاقة والسياحة، وتوفير الفرص اللازمة لنمو القطاع الخاص، وتخفيض نسبة البطالة إلى ٦ في المائة، ومواصلة تخفيض معدل الفقر، ورفع صافي نسبة الالتحاق بالمدارس إلى ٩٥ في المائة بالنسبة للمدارس الابتدائية و ٤٥ في المائة بالنسبة للمدارس المتوسطة و ٣٠ في المائة بالنسبة للمدارس الثانوية، وتحسين الخدمات الصحية، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة أمام النساء والشباب، والحد من الفجوة الإنمائية بين المناطق الحضرية والريفية، ومكافحة التصحر، والعمل على إدارة المياه بمزيد من الفعالية. وقد طلبت حكومة العراق من الأمم المتحدة إعداد إطار جديد للمساعدة الإنمائية يكون متسقاً مع الخطة الإنمائية الوطنية.

٥٠ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، أقر مجلس الوزراء خطة خمسية لإصلاح القطاع العام للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، تهدف إلى تحسين الخدمات العامة وإرساء الإدارة الديمقراطية في العديد من القطاعات، بما في ذلك من خلال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، والإدارة الإلكترونية وإصلاح النظام الإحصائي الوطني. ويعمل ثمانية من أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري يداً في يد لدعم خطة الإصلاح هذه، وهؤلاء الأعضاء هم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وموئل الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٥١ - وشرع برنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع اللجنة العليا لإصلاح نظام التوزيع العام، في تنفيذ برنامج تجريبي يتعلق بنظام إلكتروني وطني للتوزيع العام يمكن من خلاله للمستفيدين أن يحصلوا على بدلات الغذاء باستخدام بطاقات ذكية، بدلا من الاعتماد على عمليات توزيع الأغذية. وباستخدام هذه التكنولوجيا، استفاد ٤٢ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا والعائدين من مشروع للنقد مقابل العمل في محافظات بغداد وديالى ونيوى، حيث يُدفع بواسطة بطاقات ذكية مقابل أداء أشغال عامة.

٥٢ - وفي ٢٠ آب/أغسطس افتتح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكتباً للمعونة القانونية داخل محكمة البصرة. وتُقدم في المكتب المساعدة القانونية مجاناً، مع التركيز على مساعدة

الفتات الضعيفة من النساء وضحايا العنف العائلي والعنف الجنساني. ويساهم وجود مكتب المساعدة القانونية داخل المحكمة في معالجة المسائل المتعلقة بفرص الحصول على المساعدة القانونية. وفي الفترة المشمولة بالتقرير قدمت ثلاثة من مكاتب المعونة القانونية التي أنشأها البرنامج الإنمائي في شمال العراق المساعدة لأكثر من ١١ ٠٠٠ شخص، حيث أسدت لهم المشورة القانونية والتوجيه، ووفرت لهم في بعض الحالات التمثيل القانوني الكامل. وفي إطار الشراكة مع القطاع الخاص، قام البرنامج الإنمائي وشركة شل النفطية في العراق (Shell Iraq Petroleum Development BV) في ١ تشرين الأول/أكتوبر بافتتاح مدرستين أعيد تأهيلهما حديثاً لتوفير التعليم الابتدائي لنحو ٨٠٠ طفل في ناحية النشوة، جنوب العراق. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى مكتب مستشار الأمن القومي في وضع استراتيجية أمنية وطنية جديدة، بما في ذلك الدروس المستفادة من الاستراتيجية السابقة والمشورة اللازمة لجعل العملية قائمة على المشاركة وشاملة لمختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك مجلس النواب والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني التي تمثل المرأة والشباب.

٥٣ - وواصلت الأمم المتحدة العمل مع حكومة العراق والبلدان المجاورة لتشجيع التعاون بشأن المسألة البيئية العابرة للحدود المتمثلة في العواصف الرملية والترابية. ويقدم البرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيسكو ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الدعم إلى حكومة العراق في معالجة القضايا الثلاث المترابطة المتمثلة في الجفاف والتصحر والعواصف الرملية والترابية. وأقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة قنوات للتعاون بين المؤسسات العراقية المعنية ووكالة الأرصاد الجوية الإسبانية بشأن نمذجة العواصف الترابية ودراساتها، ومع المركز العالمي لإدارة النظم الإيكولوجية في بيجين بشأن استراتيجيات الحد من مخاطر العواصف الترابية.

هاء - القضايا الأمنية والتشغيلية

٥٤ - وقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما متوسطه ٣٠ حادثاً أمنياً في اليوم في جميع أنحاء العراق، وهو ضعف ما شهدته الفترة نفسها من عام ٢٠١٢. فقد أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليته عن هجوم منسق واسع النطاق نُفذ في ٢١ تموز/يوليه على سجن أبو غريب والتاجي، وأدى إلى فرار ما يصل إلى ١ ٠٠٠ من أعضاء الجماعات الإرهابية، ومقتل ما لا يقل عن ٧٢ شخصاً، وجرح عشرات آخرين، منهم عدد من حراس السجنين والمحتجزين والمهاجرين. ووفقاً لما ذكرته وزارة الداخلية، أُلقي القبض حتى الآن على نحو ٣٥٠ من السجناء الفارين. وتزامن الهجوم مع الذكرى السنوية الأولى لإعلان تنظيم

الدولة الإسلامية في العراق والشام حملة "تخطيم الجدران". وفي ٢٩ تموز/يوليه، أطلق تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام حملة جديدة سماها "حصاد الجنود".

٥٥ - وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليته أيضاً عن الهجوم الذي تعرض له في ٢٩ أيلول/سبتمبر مقر مديرية الأمن (الآسايش) في إربيل، وسقط فيه سبعة قتلى و ٦٢ جريحاً، وهو أكبر حادث من نوعه يقع في إقليم كردستان منذ عام ٢٠٠٧. وفي ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أغارت عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على مباني حكومية وأمنية في الفلوجة. بمحاظفة الأنبار وسيطرت عليها لبعض الوقت. وازداد نشاط الجماعات المسلحة الشيعية أيضاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في بغداد والمحافظات الجنوبية، إذ أقامت تلك الجماعات نقاط تفتيش غير قانونية واستهدفت المدنيين من السنة ومساجد السنة.

٥٦ - وأما حملة الحكومة الواسعة النطاق المسماة "نار الشهداء" والتي تُشن رداً على ما يقع من حوادث خطيرة، فقد شملت إقامة نقاط تفتيش وإجراء عمليات تفتيش، وتعزيز الدوريات على طول الحدود مع الجمهورية العربية السورية، وحظر تهريب الأسلحة، وإلقاء القبض على الناشطين والمهاجرين من السجون وغيرهم ممن يُشتبه في ضلوعهم في الإرهاب، فضلاً عن تشديد التدابير الأمنية في بغداد في محيط المنطقة الخضراء وبدخلها.

٥٧ - وظلت بعثة الأمم المتحدة تنفق قدراً كبيراً من الموارد والوقت وهي تحاول التغلب على العمليات والإجراءات التي تفرضها حكومة العراق في مجالي الجمارك والهجرة. ونتيجة لذلك، ظلت معدات بالغة الأهمية في إنقاذ أرواح الأشخاص، مثل سيارات الإسعاف، تنتظر التخليص الجمركي عند معبر صفوان الحدودي لما يقرب من عام كامل. ولا تزال البعثة أيضاً، بعد مرور عام، تنتظر موافقة حكومة العراق على استيراد الذخيرة الضرورية لتدريب أفراد الحماية المباشرة التابعين للبعثة ولتمكينهم من أداء مهامهم. ولا تزال التأشيرات تُطلب عند كل دخول لجميع أفراد وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة، وللخبراء الاستشاريين الذين يستعملون جوازات سفرهم الوطنية، الأمر الذي يحد من إمكانات نشرهم وتنقلهم.

٥٨ - ولم يتسن بعد إبرام اتفاق بشأن مركز البعثة وإنفاذه. ومنذ تقرير الأخير، توجهت الحكومة إلى الأمم المتحدة باقتراحات لإدخال تغييرات على مشروع الاتفاق، وردّت الأمم المتحدة بتوضيحات إضافية وبمقترحات تعديلات. وبعد هذه التوضيحات والتعديلات، من المتوقع أن يتسنّى إبرام اتفاق في المستقبل القريب، لأن عدم التوصل إلى اتفاق أمر يعوق عمل البعثة إلى حد بعيد ويحد من فعاليتها.

سادساً - ملاحظات

٥٩ - أرحب بالمبادرات التي اتخذتها القيادة السياسية العراقية في الآونة الأخيرة لتحقيق المصالحة الوطنية، ولا سيما في إطار المؤتمر الوطني للسلم الاجتماعي. ويتعين على الأطراف كافة أن تبدي دعمها لميثاق الشرف الوطني بما يتضمنه من مبادئ تؤطر الحوار والإصلاحات، وهو ميثاق جاء ثمره لتلك المبادرات. ومن المهم جداً المضي في تفعيل الزخم الذي صاحب المؤتمر عن طريق فسح المجال أمام آليات المتابعة للتخفيف من حدة التوترات وإرساء أساس متين للمصالحة الوطنية. وينبغي إشراك المرأة في جميع العمليات السياسية إشراكاً فعالاً، هي التي يبعث تزايد تهميشها السياسي على القلق.

٦٠ - وما زال يساورني قلق عميق إزاء تصاعد التشدد والتطرف على نحو يهدد التماسك الاجتماعي في العراق، وقد يفضي إلى تعطيل الجهود المبذولة في سبيل المصالحة الوطنية. وأعتقد أنه ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لتهيئة بيئة تفضي إلى معالجة التطرف ومكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، يجب التعجيل بتحقيق المساواة في المشاركة السياسية على الصعيدين الوطني والمحلي، وتعزيز العمليات والمؤسسات الديمقراطية، إضافة إلى المجتمع المدني، والنهوض بالتنمية الاقتصادية من خلال إيجاد فرص العمل وتقديم الخدمات ومكافحة الفساد. ولبلوغ هذه الأهداف، تقع على الزعماء السياسيين من مختلف المشارب مسؤولية واضحة في قيادة وتيسير إجراءات حاسمة وشاملة للجميع. والأمم المتحدة على استعداد دائم لتقديم الدعم اللازم.

٦١ - وأهنئ مجلس النواب على اعتماده قانون الانتخابات البرلمانية الوطنية، وأشيد بالقيادة السياسيين على ما بذلوه من جهود حثيثة لذلك الغرض. وأهيب بجميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ المزيد من الخطوات لضمان إجراء الانتخابات في الموعد المقرر في أجواء من الاستقرار والأمن والأمان، وضمان تمثيل المرأة والأقليات ومشاركتها بفعالية وفقاً للدستور. وأشيد أيضاً بأعضاء مجلس المفوضين التابع للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، الذين أثبتوا نضجهم وكفاءتهم التقنية والمهنية في إجراء ثلاث انتخابات متتالية هذا العام. ولا تزال المفوضية، تحت قيادتهم، تحضر لانتخابات هامة مقبلة، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية الوطنية. وسيواصل ممثلي الخاص وفريق الأمم المتحدة المتكامل للمساعدة الانتخابية تقديم الدعم للمفوضية.

٦٢ - وإنني وإن كنت أرحب بالسير السلس للانتخابات البرلمانية التي أجريت في إقليم كردستان في ٢١ أيلول/سبتمبر، فإن القلق يساورني إزاء تأجيل انتخابات مجالس المحافظات في الإقليم. وبينما أرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخراً نحو اعتماد قانون بشأن انتخابات مجلس

المحافظة في كركوك، فإنني أحث جميع الأطراف على مضاعفة جهودها لإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن في كركوك والمحافظات الثلاث في إقليم كردستان بما يضمن للمواطنين ممارسة حقهم المشروع في اختيار ممثليهم.

٦٣ - وإنني أشعر بالسعادة لاستمرار تحسن العلاقات بين العراق والكويت. ويحدوني الأمل في أن يؤدي هذا التحسن في العلاقات الثنائية إلى زيادة الثقة وتمتين الروابط الاقتصادية والتجارية والثقافية بين البلدين. ويحدوني الأمل أيضاً في أن يؤدي هذا التطور الإيجابي إلى تحسن علاقات العراق مع البلدان المجاورة الأخرى لما فيه مصلحة للاستقرار الإقليمي.

٦٤ - وما زال القلق يساورني إزاء الآثار الإنسانية والأمنية والسياسية التي تمس العراق بسبب النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية. وأود أن أعرب عن امتناني لحكومة العراق على الجهود التي تبذلها وعلى استعدادها للمساهمة في إيجاد حل سياسي. وعلى الرغم من الشواغل الأمنية المشروعة للعراق، أحث حكومة العراق على مواصلة توفير المأوى للمدنيين الفارين من النزاع السوري. وعلى الرغم من الحاجة إلى توفير المزيد من الموارد، يسرني إحراز تقدم ملموس من حيث تهئة مخيمات إضافية وتقديم المساعدة إلى من يقيمون خارج المخيمات.

٦٥ - وأما فيما يخص العمل بعقوبة الإعدام، فإنني أناشد مرة أخرى حكومة العراق أن تفرض، على سبيل الاستعجال، وقفاً اختيارياً لتنفيذ عقوبة الإعدام وفقاً لما يتصل بالموضوع من قرارات صادرة عن الجمعية العامة.

٦٦ - وأشعر بالتفاؤل إزاء التعاون الذي تبديه وزارة العدل مع البعثة من خلال تمكينها من الدخول إلى السجون الخاضعة لولايتها. وأكرر ندائي إلى وزارة الداخلية كي تبدي نفس التعاون. وأشجع حكومة العراق على مواصلة إصلاح النظام القضائي والإجراءات القضائية. وأشجعها أيضاً على تعديل القواعد المنظمة للمظاهرات بما يكفل أن يكون أي تقييد للممارسة السلمية للحق في حرية الاجتماع متطابقاً تماماً مع الدستور العراقي والالتزامات القانونية الدولية الملقاة على عاتق العراق.

٦٧ - وأدين بشدة الهجوم الذي وقع على مخيم العراق الجديد في ١ أيلول/سبتمبر. وأحث الحكومة على الإسراع بالكشف عن النتائج التي توصلت إليها تحقيقاتها وتقديم الجناة إلى العدالة. فهذا الحادث المأساوي يؤكد الحاجة الملحة إلى نقل جميع المقيمين في مخيم الحرية إلى خارج العراق. وأكرر ندائي إلى الدول الأعضاء كي تساهم في حل دائم يقبل استقبال السكان في أراضيها والمساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي أنشئ لهذا الغرض في الآونة الأخيرة.

٦٨ - وأدعو حكومة العراق إلى إبداء الدعم اللازم للإسراع بوضع الصيغة النهائية لاتفاق مركز البعثة والتوقيع عليه وبدء نفاذه دون مزيد من التأخير. فهذه الخطوة الضرورية سوف تعود بالنفع على كل من الأمم المتحدة وحكومة العراق.

٦٩ - وأخيراً، أود أن أتقدم بالشكر لممثلي الخاص، نيكولاي ملادينوف، وكذلك لجميع موظفي الأمم المتحدة، على عملهم الدؤوب وتفانيهم في دعم شعب العراق وحكومته في ظروف صعبة في كثير من الأحيان.